

التدخل الدولي الايجابي في فلسطين

المشاركون (مع حفظ الألقاب): وفاء حمائل، أحمد صبح، زهيرة كمال، حلمي الأعرج، مها أبو دية شماس، جميلة عبد، أحمد مجدلاني، تفيدة جرباوي، عبد القادر الحسيني، داود تلحمي، سامية بامية، قيس عبدالكريم، مازن غنيم، هاني المصري، سامر إرشيد، يوسف حرب، عبدالرحمن أبو عرفة، عزمي الشعبي.

من "مفتاح": حنان عشاوي، ليلي فيضي، مارغو ساببلا، موسى قوس، ميساء هندية، ريم وهدان

بعيداً عن المطالب الفلسطينية المتواصلة بتوفير الحماية الدولية للمواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تكثفت في الآونة الأخيرة الطروحات الداعية لتدخل دولي في فلسطين وبخاصة بعد تجدد موجة الإشتباكات المؤسفة بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، والتي انتهت بالحسم العسكري لحركة حماس وسيطرتها على السلطة في غزة، الأمر الذي يندرج بفصل رئتي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعرض المشروع الوطني برمته للخطر.

ويمكن تلخيص بعض العوامل التي ساهمت في الوصول الى ما نحن عليه الآن، بانسداد الأفق السياسي لعملية السلام وطبيعة الموقف الأميركي إزاء القضية الفلسطينية، بحيث أصبح هناك عدة مراكز للقرار الفلسطيني مما يندرج بمصادرة استقلاليتها. فيما تحولت القضية الفلسطينية من قضية سياسية الى قضية إغاثة انسانية. كما جرى اغفال المضمون السياسي للقضية لصالح مضامين الإرهاب ومكافحته والبحث عن الاستقرار في المنطقة. وهناك أزمة على صعيد القيادة، في وقت يعيش فيه الشعب حالة من التيه وسط الفراغ السياسي.

وضع كل ذلك القضية الفلسطينية أمام عدة خيارات، يمكن إيجازها بما يلي:

1. حل السلطة – ويفترض هذا الخيار أنه بمجرد حل السلطة سيعود الاحتلال الاسرائيلي للاضطلاع بمسؤولياته بحسب ما تطالب به المواثيق والأعراف الدولية. لكن هذا الطرح يسقط من حساباته ما حدث من تطورات تتمثل برفض إسرائيل وبكل قوة تحمل نفقات الاحتلال. ويتطلب هذا الخيار من الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. كما أنه يحتاج لقرار من مجلس الأمن حول تشكيل إدارة انتقالية من الأمم المتحدة لمدة محدودة تتراوح ما بين سنتين الى 3 سنوات لإقامة الدولة الفلسطينية.

2. الدعوة لخيار الدولة الديمقراطية – أي الدولة ثنائية القومية، لكن كون الاحتلال يعير مشكلة الديمغرافيا أهمية قصوى، فإن احتلاله سيتطور في أحسن الأحوال الى دولة ابرتهايد كما كان الحال في جنوب إفريقيا.

3. العودة للخيار الأردني – يعترى هذا الخيار الكثير من الأوهام حيث أنه يعتبر المشكلة وكأنها تتمحور حول التمثيل في التفاوض مع إسرائيل ويتناسى بأنها تكمن في المشروع الاحتلالي الإسرائيلي الذي يغيب الشريك الفلسطيني.

4. فصل غزة عن الضفة – ويدعو هذا الطرح إلى تفتيت ما تبقى من وحدة المشروع الوطني، وإلى وصاية دولية ذات مضمون أمني تهدف بشكل أساسي الى تحطيم المشروع الوطني الفلسطيني برمته، مما قد يؤخر قيام دولة فلسطينية موحدة في الضفة والقطاع.

5. التدخل الخارجي، وهو خيار مطروح للنقاش من أجل حل الأزمة الراهنة.

6. الإبقاء على الوضع الراهن، وهو الخيار الأخطر على القضية الوطنية مما يتيح المجال لتآكل ثوابتها ومرجعياتها لصالح القضايا المطالبية. وسيؤدي هذا الوضع إلى مصادرة القرار الوطني الفلسطيني المستقل ويجعل الآخرين يقررون مصير الشعب والأرض والوطن.

إعلان حالة الطوارئ

بإعلانه حالة الطوارئ في 14/6/2007، أكد الرئيس عباس أنه مصرّ على شرعيته وعلى نيته استعادة زمام المبادرة، علماً بأن حالة الطوارئ تتيح له وضع جميع أجهزة الأمن تحت قيادة مركزية تحت إمرته. وتسمح حالة الطوارئ للرئيس بطلب المساعدة من مصر لتزويده بكل الإمكانيات لضبط الوضع الأمني والسيطرة عليه في القطاع، كما تتيح له مركزة تقديم الخدمات المختلفة. وفي ظل حالة الطوارئ، يتعين منع حمل السلاح من قبل أي مواطن غير عناصر الأجهزة الأمنية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، يتمحور حول ماهية شكل التدخل الدولي الذي يطمح إليه الشعب الفلسطيني! فهل تنفق الطروحات الحالية للتدخل مع المطالب الفلسطينية وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الحماية في ظل موازين القوى الراهنة؟ وهل أن إيفاد القوات الدولية كقيل بوقف التدهور، ومن شأنه التأسيس لإطلاق عملية سلام حقيقية، بخاصة وأن إسرائيل قد نجحت في القضاء عليها وأنشأت حقائق على الأرض؟ قبيل الإجابة على هذه التساؤلات، يتعين استعراض التجارب التاريخية للتدخل الدولي المحمود و من ثم التطرق لطروحات التدخل الدولي في فلسطين:

• نموذج ناميبيا

طبق في العام 1988 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 435 (1978) الداعي لاستبدال قوات جنوب افريقيا المحتلة بقوات دولية والسماح بعودة اللاجئين والمنفيين وتنظيم استفتاء شعبي حول تقرير المصير، جرى بعده انتخابات رئاسية وإعلان الاستقلال بعد 75 عاما من الاحتلال لهذا البلد الغني باليورانيوم والذهب والنحاس، وذلك في غضون 30 شهرا. لكن يلاحظ في هذا النموذج ان دولة الاحتلال كانت قد حسمت أمرها في التخلي عن احتلالها.

• نموذج تيمور الشرقية

بعيد استقلالها عن الاستعمار البرتغالي عام 1975، خضعت تيمور الشرقية لاحتلال القوات الأندونيسية بدعم أميركي، إلا أنه عقب انهيار نظام سوهارتو في التسعينات من القرن الماضي بعد الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، فتح باب تقرير المصير على مصراعيه أمام شعب تيمور الشرقية، بحيث نظمت الأمم المتحدة استفتاءً شعبياً عام 1999، كان من إفرازاته أن استقلت البلاد التي نظمت انتخابات عامة عام 2001 وأعلنت الاستقلال في 20/5/2003. ويتشابه نموذجا تيمور الشرقية وناميبيا من حيث أن القوة المحتلة قد وافقت على إنهاء احتلالها لتلك المناطق.

التدخل الدولي في فلسطين

نشر قوات دولية على الحدود بين مصر وقطاع غزة

ومن بين أنماط التدخل الدولي - المرهون بالفيتو الإسرائيلي / الأميركي - ما تقوم إسرائيل بدراسته من نشر لقوات دولية على الحدود بين مصر وقطاع غزة تنحصر مهمتها فقط بوقف تهريب الأسلحة إلى القطاع، وذلك للخشية الإسرائيلية من تهريب صواريخ أرض - جو ومتفجرات وتسليح النشطاء الذين دربتهم إيران - حسب ما صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية مارك ريغيف¹ علما بأنه، ومنذ التوقيع على اتفاقية أوسلو ولغاية الآن، رفضت إسرائيل أي تدخل دولي في العملية السلمية. ولم يستبعد خافيير سولانا، مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي إرسال قوة حفظ سلام دولية إلى قطاع غزة.

إحالة قطاع غزة لمسؤولية الجامعة العربية

تقدم عضوا الكنيست من ميرتس افسالوم فيلان وزهافا غالون باقتراح إحالة مسؤولية القطاع إلى الجامعة العربية وإدخال قوات متعددة الجنسيات إليه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بحيث يشك ذلك جزءا من رزمة صفقة تبدأ مع بدء المفاوضات بين الممثلين العرب والإسرائيليين حول المبادرة العربية للسلام. وفي المرحلة اللاحقة يتم إجراء عملية تبادل الجندي الإسرائيلي الأسير جيلعاد شاليت مع المعتقلين الفلسطينيين، يعقبها التوصل إلى وقف متبادل لإطلاق النار، فيما تتقدم الرباعية لمجلس الأمن الدولي باقتراح نشر قوات متعددة الجنسيات، وذلك لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات وتضطلع بأدوار أمنية واقتصادية.

¹ تصريح لفرانس برس نشرته صحيفة "الأيام" الفلسطينية بتاريخ 21 أيار 2007.

وبحسب المقترح، ستنشر القوات متعددة الجنسيات على الحدود المصرية الغزية لمنع تهريب الأسلحة وعلى الحدود الغزية-الإسرائيلية لمنع إطلاق صواريخ القسام باتجاه الأراضي الإسرائيلية. ومن الناحية الاقتصادية، ستعمل هذه القوات على إعادة بناء البنية التحتية في قطاع غزة ومساعدة الغزيين على إعادة تأهيل مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنع انهيار الخدمات الاجتماعية.

الوصاية الأميركية على الأراضي الفلسطينية المحتلة

طرح مارتن أندريك وضع الأراضي الفلسطينية تحت الوصاية الأميركية بتفويض من الأمم المتحدة إلى حين التوصل لاتفاق على الوضع النهائي، وذلك في مقاله نشرها في مجلة فورين افيرز (Foreign Affairs) في حزيران، أي بعد شهرين فقط من الاعلان عن خارطة الطريق 2003. وكان أندريك يريد بذلك وضع آليات تنفيذ للتفويض عن غيابها في خارطة الطريق التي وضع عليها شارون 14 تحفظاً.

ويحدد أندريك فترة ثلاث سنوات لإنهاء مفاوضات الوضع النهائي، كما يدعو لتشكيل هيئة وصاية لتقدير مدى التزام الفلسطينيين ببند التسوية، وأن يقوم المجلس التشريعي بلعب دور استشاري لتلك الهيئة. ويعتقد أندريك بأن خطته تحتاج لقوات دولية قوامها عشرة آلاف جندي بقيادة الولايات المتحدة وتضم وحدات عسكرية بريطانية واسترالية وكندية.

الوصاية الدولية على الأراضي الفلسطينية المحتلة

في أكتوبر عام 2003، طالب البرلمان الأوروبي المجتمع الدولي بحث إمكانية وضع الأراضي الفلسطينية تحت وصاية دولية في حال فشل تطبيق خارطة الطريق. كما تبني في جلسته المنعقدة في 2003/10/23 في ستراسبورغ قراراً ينص أيضاً على إرسال "قوة فصل ومراقبة دولية" تكون تحت سلطة اللجنة الرباعية.

التوصيات:

في ضوء الاختلافات ما بين النماذج أنفة الذكر والوضع الفلسطيني الذي ترفض فيه إسرائيل إنهاء احتلالها، بل انها لا تعترف بأن الأراضي الفلسطينية محتلة وتعتبرها أراض متنازع عليها، يتعين الإصرار على المشروع الوطني الفلسطيني وإحياء المبادرة السياسية والتأكيد على سقف الشرعية الدولية كمرجعية لإنهاء الاحتلال. لكن ذلك يتطلب توافقاً وطنياً وبخاصة فيما يتعلق بحدود الدولة وشكل المقاومة المنسجم مع القانون الدولي، إضافة إلى قضايا الأمن الداخلي. وهناك حاجة أيضاً لإعادة الاعتبار للمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويجدر سرعة التحرك لأن الوقت لا يعمل لصالح ذلك.

وأمام تلك التطورات تبرز مخاطر قيام المجتمع الدولي بفرض قرار من مجلس الأمن على الشعب الفلسطيني ذات طابع أمني وقد لا ينسجم مع الأمن القومي المصري. أي أنه قد يفرض التدخل الدولي غير المحمود بالقوة، وهو ما يعتبر مأساة وطنية. ويحبذ عدم طلب الوصاية الدولية، لأن هذا المطلب يشترط حل السلطة الفلسطينية أولاً وإنهاء الاسرائيليين لسلطتهم على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خلاصة القول أن الفلسطينيين يعيشون حالة من الضعف لا تؤهلهم لفرض شروطهم على دول خارجية؛ لهذا عليهم الاستعداد لمختلف احتمالات التدخل الدولي، وبخاصة بعد فشل كل الجهود الفلسطينية الداخلية للخروج من الأزمة الراهنة التي لا يمكن فصلها عما يجري دولياً وإقليمياً. لكن يتعين رفض كل شكل من أشكال التدخل الذي من شأنه الانتقاص من المشروع الوطني الفلسطيني، هذا رغم الإقرار بأن المشروع الوطني غير قابل للتحقق في الأمد المنظور. وأن ما حدث في غزة، من حسم عسكري، قد أفقد حماس الشرعية وبعث بدعوة لتدخل دولي سلبي لغرض ضرب المشروع الوطني. كما يجب رفض أي تدخل دولي ينحصر في غزة فقط دون الضفة ولا يتضمن حماية الشعب الفلسطيني والعمل على تأمين حقوقه. وهناك حاجة للعمل على إعادة التدخل الدولي الى مفهومه الفلسطيني الأصيل الذي يضمن الحماية والشرعية للشعب العربي الفلسطيني.